**الحوكمة**

**اولاً : مفهوم حوكمة الشركات**

يشير لفظ الحوكمة الى الترجمة العربية للأصل الانكليزي للكلمة ( Governance) الذي توصل اليه مجمع اللغة العربية بعد عدة محاولات لتعريب الكلمة حيث تم سابقاً إطلاق مصطلحات اخرى مثل الإدارة الرشيدة ، الإدارة الجيدة ، الضبط المؤسسي ، التحكم المؤسسي ، الحاكمية المؤسسية ، حوكمة الشركات ومصطلحات اخرى ، إلاّ إن الأكثر شيوعاً وتداولاً من قبل الكتاب والباحثين هو مصطلح حوكمة الشركات أو الحوكمة المؤسسية

قام Hitt بتعريف حوكمة الشركات على أنها : " مجموعة من المعايير التي يقوم بموجبها أصحاب المصلحة في الشركة بمحاسبة المديرين في المستويات العليا على قراراتهم و النتائج المتولدة عنها ، للسيطرة على الشركة و اكتساب الميزة التنافسية " . ( Hitt ,et al : 2003 : 333 )

ونظرا لتزايد الاهتمام بهذا المفهوم فقد تناول العديد من المنظمات الدولية والمعاهد والهيئات هذا المفهوم ومنها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD)) التي عرفتها بأنها "مجموعة من العلاقات بين ادارة الشركة ومجلس ادارتها وحملة اسهمها ومجموعة اصحاب المصالح، ويتم تحديد الهيكل الذي يتم من خلاله تحديد اهداف الشركة والوسائل التي تحقق تلك الاهداف ومراقبة الاداء" (OECD, 2004 : 11 ).

ويشير التعريف اعلاه الى العلاقة بين اطراف الشركة (الداخليين والخارجيين) ووضع هيكل لتوجيه ومراقبة اداء الشركة.

أما معهد المدققين الداخليين IIA فقد عرفها بانها "العمليات التي تتم من خلال الاجراءات المستخدمة من قبل ممثلي اصحاب المصالح لتوفير الاشراف على المخاطر وادارتها ومراقبتها والتأكيد على كفاية الضوابط الرقابية لإنجاز أهداف الشركة والمحافظة على قيمتها من خلال الحوكمة" (5 : 2004, IIA )

ويؤكد هذا التعريف على دور الرقابة في تحقيق اهداف الشركة من خلال تطبيق الحوكمة في الشركات.



المصدر : مركز ابو ظبي للحوكمة

**ثانياً : أهمية حوكمة الشركات**

في الوقت الذي يقوم فيه الخبراء الاقتصاديون والسياسيون بإعطاء تفسيرات مفصّلة عن أسباب الأزمة المالية الحالية، تكتسب الحوكمة أهمية أكبر من أي وقت آخر، فمثلما سلّطت الأزمة الآسيوية في أواخر التسعينيات الضوء على الحاجة الماسة إلى حوكمة الشركات، يجب أن تحفّز الإخفاقات الأخيرة في الأسواق ضرورة تطبيق حوكمة الشركات وتحقيق النهوض الاقتصادي. فالحوكمة الرشيدة في القطاع الخاص والعام تقود إلى المطالبة بالشفافية والمساءلة والتحلي بالمسؤولية و يمكن اظهار أهمية حوكمة الشركات من خلال الجوانب الآتية(جدعان ،2009: 22-23) :-

**1- الجانب الاقتصادي**

فهي تساعد على:-

1. إعادة الثقة في أعمال الشركة وفي الاقتصاد الذي يولدها، فهي تهيئ الجو لنمو وتعدد الشركات المساهمة والحد من هروب رؤوس الاموال من خلال جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتحقيق التنمية المستدامة لذا فهي تعزز القدرة التنافسية للقطاع الخاص

ب- زيادة الاصلاحات الاقتصادية العالمية من خـلال العمل والجهـد المنظـم لتحقيـق الـنمو عن طريق تطبيـق الحوكمة في القطاعين العـام والخــاص

ج- وضع أسس مبادئ السوق الحرة في الاقتصاديات المغلقة مما يولد جيلا جديدا من أصحاب المشاريع والمستثمرين في جميع انحاء العالم

د- زيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار واستقرار سوق المال وانخفاض درجة المخاطر ، كذلك تحسن الحوكمة من جودة الانتاج السلعي او الخدمي ومن ثم زيادة قدرتها التنافسية وتحقيق التكامل في الأسواق العالمية

هـ- تقوي ثقة الجمهور في صحة عمليات الخصخصة عند توجه الدولة إلى إعداد مؤسسات القطاع العام للخصخصة

**2- الجانب المحاسبي والرقابي**

أ- تظهر أهمية الحوكمة في عنصرين أولهما المتابعة والرقابة لاكتشاف الانحرافات والتجاوزات، والعنصر الثاني هو تعديل وتطوير عمل الشركات من خلال الضبط والتحكم لغرض تصحيح الانحرافات

ب-تحقق الحيادية والنزاهة والاستقامة لجميع العاملين في الشركة ابتداءاً من مجلس الإدارة وإلى أدنى مستوى إداري فيها.

ج-تحقق الاستفادة القصوى والفعلية من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية وخاصة في عمليات الضبط الداخلي وتحقق أعلى مستوى ممكن من الشفافية والإفصاح في التقارير المالية .

د-محاربة الفساد المالي والاداري للشركات.

هـ-توفر البيئة المناسبة للرقابة من خلال ضمان الالتزام بمعايير التدقيق إذ أنها توفر درجة عالية من الاستقلالية وعدم الخضوع لأية ضغوط ومن اي جهة كانت

**3- الجانب الاجتماعي**

أ- تهتم الحوكمة بتحقيق التوازن بين الاهداف الاجتماعية والاقتصادية وبين الأهداف الفردية والجماعية وتهدف إلى ربط مصالح الافراد والشركات والمجتمع.

ب -إن اهتمام الشركة بالأمور الاجتماعية يؤدي إلى تحسين صورتها وتزايد قبولها في المجتمع، وكل دولة بحاجة إلى ازدهار ونمو الشركات العاملة فيها لإشباع الحاجات كتوفير فرص العمل والخدمات الصحية وغيرها ليس لتحسين مستوى المعيشة فقط بل لتعزيز التماسك الاجتماعي

ج-تسهم الحوكمة في تخفيف حدة الفقر وتعزيز حقوق الانسان وإرساء قواعد العدل واستمرار عمل الشركات، وانهيارها لا يُعد خسارة تصيب المساهمين فقط وإنما تصيب العاملين وأصحاب المصالح الأخرى.

**4- الجانب القانوني**

إن التشريعات واللوائح تعد العمود الفقري لأطر وآليات حوكمة الشركات، إذ إن القوانين والقرارات تنظم بشكل دقيق ومحدد العلاقة بين الأطراف المعنية في الشركة والاقتصاد ككل، وتتداخل قواعد حوكمة الشركات مع العديد من القوانين مثل قانون الاستثمار، قانون الشركات، المعايير المحاسبية والتدقيقية، قانون الضرائب، وغيرها فمن خلال هذه القوانين والممارسات يتم حصول الأطراف التي تتعلق مصالحهم بالشركة على حقوقهم كاملة، وتضم هذه الأطراف حملة الأسهم، مجلس الإدارة والتنفيذيين، والعاملين، والمقرضين والبنوك وأصحاب المصالح الأخرى مثل الدوائر الحكومية والمستثمرين وغيرهم.

وبعد عرض أهمية حوكمة الشركات يمكن ان نستعرض الاهداف الرئيسة لحوكمة الشركات.

**ثالثاً : أهداف ومزايا حوكمة الشركات**

لو لم يكن للحوكمة من الأهداف والمزايا التي تدعمها ، لما سعت معظم الشركات بل والدول إلي تطبيقها ووضعت التشريعات المختلفة اللازمة لها .

ولقد اختلفت المفاهيم المستخدمة للتعبير عن هذه الأهداف والمزايا منها المنافع أو الدوافع أو البواعث ولكنها جميعاً تدخل ضمن الأهداف والمزايا والتي يمكن التعبير عنها في النقاط الاتية (رابح :2012: 8) -:

1- تحسين القدرة التنافسية للشركات وزيادة قيمتها.

2- فرض الرقابة الفاعلة على أداء الشركات وتدعيم المساءلة المحاسبية.

3- ضمان مراجعة الأداء التشغيلي والمالي والنقدي للوحدة الاقتصادية.

4- تقويم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة فيها.

5- تعميق ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها.

6- تعظيم أرباح الشركة.

7- زيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال لتدعيم المواطنة الاستثمارية.

8- الحصول على التمويل المناسب والتنبؤ بالمخاطر المتوقعة.

9-تحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد.

10- مراعاة مصالح الأطراف المختلفة وتفعيل التواصل معهم.

**رابعاً : خصائص حوكمة الشركات**

تمثل الخصائص الاتية السمات التي يجب أن تتوافر في حوكمة الشركات وتساعد على تكامل الجوانب الفكرية الخاصة ، كما تساعد على تحقيق أهدافها ومزاياها المتعددة ،وهي (رابح :2012: 9) -:

1- المسؤولية أمام مختلف الأطراف.

2- استقلالية مجلس الإدارة واللجان المختلفة.

3- الانضباط الذاتي والالتزام بالقوانين.

4- منع المتاجرة بالسلطة والمعلومات الداخلية للشركة.

5- حماية أصول الشركة.